

تظاهرات في أوروبا وأمريكا رفضاً للحرب الإسرائيلية على غزة



تواصلت التظاهرات والمسيرات في مدن عربية وعالمية تنديداً بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وشهدت مدريد وأثينا والدار البيضاء وبيروت، وغيرها من العواصم خروج مئات الآلاف، بينما أشار أكبر مسؤول في الشرطة البريطانية اليوم الأحد، إلى أنه سيدعم إجراء مراجعة للتعريف القانوني للتطرف، وذلك رداً على انتقادات تعامل ضباطه مع الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين.

وخرجت تظاهرات حاشدة في العاصمة الإسبانية مدريد دعماً للشعب الفلسطيني تحت شعار «لا للهمجية. لا للحرب. أوقفوا إطلاق النار». كما تظاهر أكثر من 5 آلاف شخص في أثينا، أمس الأحد، وفق الشرطة، للمطالبة بوضع حد لـ«مجزرة» يتعرض لها الفلسطينيون في قطاع غزة.

وأوردت وكالة الأنباء «أثينا نيوز» أن المتظاهرين أطلقوا عبر مكبرات الصوت هتافات من بينها «نحن نناضل من أجل».

«أن ينعم الناس بالسلام»، وهتف آخرون «أوقفوا المجزرة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في غزة».

وفي الولايات المتحدة، شهدت العاصمة واشنطن تظاهرة احتجاج على الحرب الإسرائيلية، مطالبين بوقف إطلاق النار وإنهاء الاحتلال والحرية لفلسطين. وانتقد المتظاهرون موقف إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن ودعمها لإسرائيل خلال الحرب على غزة. كما خرجت في كاليفورنيا تظاهرة حاشدة تضامناً مع أهالي غزة

وفي كندا، خرجت تظاهرة في مدينتي فانكوفر وتورونتو تضامناً مع الفلسطينيين، ورفع المشاركون في التظاهرة شعارات تطالب بإنهاء القتل الإسرائيلي بحق الفلسطينيين وطالبوا بإيقاف ما وصفوها بالمذابح والإبادة الجماعية بحق سكان قطاع غزة. وبثت منصات رقمية مقاطع فيديو وثقت مشاركة المئات في تظاهرة بمدينة تورونتو الكندية، للمطالبة بوقف إطلاق النار وإدخال المساعدات لقطاع غزة في ظل القصف الإسرائيلي العنيف. وشهدت مدينة سيدني الأسترالية تظاهرة تضامن مع الفلسطينيين طالب المشاركون فيها بوقف الحرب على قطاع غزة، ونددوا بممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

من جهة أخرى، أشار أكبر مسؤول في الشرطة البريطانية، أمس الأحد، إلى أنه سيدعم إجراء مراجعة للتعريف القانوني للتطرف، وذلك رداً على انتقادات تعامل ضباطه مع الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين في لندن.

وقال مارك رولي، قائد شرطة العاصمة لندن، إن ضباطه سيعتقلون بلا هوادة أي شخص يرتكب جريمة كراهية، لكن لا يمكن أن تكون هناك محاكمات إلا في حالة انتهاك القانون.

ورفضت متحدة باسم إدارة التسوية والإسكان والمجتمعات، المسؤولية عن دراسة التعريف القانوني للتطرف، التعليق. ((وكالات